رؤية نقدية للوَرقة البيضاء

https://doi.org/10.61353/ma.0030317

أ.د صالح مهدي الحسنـــاوي

وزير الصحة الاسبق/ عضو مجلس النواب العراقي

تتناول هذه الدراسة تحليل ما طرحته الورقة البيضاء من تقييم للوضع الاقتصادي الراهن في العراق ومناقشة محاورها الإصلاحية الخمسة وما جاء في بنودها، وتأشير على ما جاء فيها من ايجابيات وسلبيات وفقاً للمنهجية والتسلسل التي اعتمدتها الورقة المُقدمة من قبل الحكومة العراقية في الشهر الماضي. علماً ان معظم الأفكار الواردة في هذه المناقشة سبق وان قُدمت ونوقشت سابقاً في دراسات في مجلس النواب والاروقة السياسية والاقتصادية، فهي ليست وليدة الساعة.

تقييم الوضع الراهن

أولاً- الأهداف

تهدف الورقة البيضاء إلى تحقيق اقتصاد ديناميكي حديث يخلق فرصاً للمواطنين لعيش حياة كريمة، من خلال الإصلاحات الشاملة التي تتضح تأثيراتها السلبية على حياة المواطنين عند المناقشة، غير غافلين عن بعض الإيجابيات. إن الهدف المتمثل بإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع يمثل هدفاً مهماً لدور الدولة التنظيمي في الاقتصاد وضمان فرض القانون والنظام ، ولكن الورقة أغفلت موضوع مكافحة الفساد الذي يمثل الأساس في تدهور اقتصاد البلاد، ووضع مسؤولية مكافحته على الدولة والمجتمع معاً.

لقد افتقرت اهداف الورقة البيضاء عن طرح آليات واضحة وجداول زمنية وحلول واقعية قابلة للتطبيق لحماية أفراد المجتمع من الوقوع تحت طاولة الأعباء المالية الضخمة. فقد أغفلت الورقة تقنين إيقاعات حركة القطاع الخاص المالية وتنظيمها وضبطها أسوةً بمثيلاته في دول الجوار والعالم. كان الاجدر ان تتضمن الأهداف هدفاً إضافياً يُعنى بتنظيم القطاع الخاص، وإخضاع فعالياته وحساباته كافة إلى الرقابة وتنظيم تسديده للضرائب والرسوم وتفعيلها؛ لغرض زيادة إيرادات الدولة، وان لا تترك النهايات سائبة فنقع مستقبلاً في تغول القطاع الخاص على حساب اقتصاد الدولة.

ثانياً- جذور المشكلة

أشارت الورقة إلى ارتفاع رواتب الموظفين والمتقاعدين بنحو(٤٠٠٪) بالقيمة الحقيقية وازدياد متوسط مدفوعات الرواتب الى (١٣٤٪) مقابل ارتفاع كلفة المعيشة بنحو(٢٨٪) وازدياد إنتاجية العمل بنحو(١٢٪) ومثلت الرواتب حوالي (٤٧٪) من نفقات موازنة عام (٢٠١٩) وحوالي (٧٤٪) من النفقات المقدرة لسنة (٢٠٢٠)، غير ان الورقة لم تنشر إعداد الموظفين الحاليين وأعداد الفضائيين المخمنة ومزدوجي الرواتب .

لقد أكدت الورقة أن صندوق التقاعد قد يعاني عجزاً كبيراً عام (٢٠٢٥) بناء على تقرير البنك الدولي (ربيع٢٠٢٠). وأشارت إلى ان مدفوعات الطوارئ لتغطية استحقاقات المتقاعدين قبل عام (٢٠٠٦) وذويهم وذوي الشهداء والسجناء السياسيين الذين لا يقدمون أي مساهمات في الصندوق (الورقة البيضاء، ص١٤-هامش٩) قد ازدادت أعدادهم إلى ثلاثة أضعاف للمدة بين (٢٠١٠و٢٠١٦) (صندوق النقد الدولي١٧/٢٥٢).

أشار التقرير في (صفحة ١٤) إلى أن الشركات العامة تمثل مشكلة حقيقية بعدد موظفيها البالغ (٦٠٠,٠٠٠) ستمائة ألف موظف، يتقاضون رواتب مباشرة من الموازنة أو ضمانات القروض المقدمة من البنوك والحصول على إعانات غير مباشرة كالوقود، إضافة إلى إعاقة تنمية القطاع الخاص ولاسيما القطاع المالي وبالأخص المصارف الأهلية التي تمتلك (١٤٪) من إجمالي الفوائد و(١٨٪) من إجمالي القروض. غير ان التقرير لم يشر إلى أن المصارف الخاصة هي شركات خاصة متطفلة على المؤسسات العامة من خلال مزاد العملة وخطابات الضمان والفساد المستشري فيها وتغافلت الورقة الى التطرق عن مزاد العملة وفساده وكيفية معالجته.

تشير الورقة إلى ضعف القطاع الخاص بسبب توسع دور الدولة وتستثني عدداً قليلاً من شركات القطاع الخاص العاملة في مجالات محددة مثل ((النفط والاتصالات) وسوف نشير إليها لاحقا).

تقسم الورقة القطاع الخاص على شركات كبيرة (تمثل عدداً قليلاً) متعددة الصناعات مملوكة من قبل عائلات وتنشط غالباً في تجارة التجزئة والتجارة المحلية والاتصالات والبناء وليس في السلع والخدمات المتداولة (الصناعية والإنتاجية) (البنك الدولي ٢٠١٤) إضافة إلى الاستحواذ على عقود القطاع العام من قبل الشركات المرتبطة سياسياً. والغريب أن

تأتي الورقة على ذكر هذه الملاحظة في التقرير (ص ١٧-الهامش رقم ١٥) من دون معالجة وحلول. ولم تشر بوضوح إلى فساد هذه الشركات والفساد السياسي المرتبط بها الذي أدى إلى التدهور الإقتصادي في البلد وتحجيم الشركات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جداً التي تضم ٩٠٪ من العمالة في القطاع الخاص ومثال على ذلك فساد شركات الاتصالات التي احتكرت هذا القطاع منذ عام (٢٠٠٥) ولم تلتزم بتنفيذ بنود العقود كعرض الشركات للاكتتاب العام ودفع الديون والرسوم والضرائب والالتزام بعدد المشتركين واعتدال الأسعار وجودة الخدمة. تشير الورقة الى أن الشركات الكبيرة عدا الاتصالات تعتمد على تقديم الخدمات للدولة وإن عدم تسديد مستحقات الشركات أدى إلى حالات إفلاس واسعة النطاق , وإن تجارة التجزئة وغيرها تعتمد على الإنفاق الاستهلاكي الذي يعتمد على دخل الموظفين في القطاع العام الوارد أساساً من النفط.

أشارت الورقة إلى ضعف الدولة في إنفاذ سيادة القانون وعسكرة المجتمع ونفوذ جهات غير حكومية أدت إلى بيئة طاردة للشركات ولم تناقش الورقة كيفية معالجة هذه الأمور التي لها مساس مباشر بالاقتصاد.

وكذلك أشارت الورقة (ص ١٩-هامش ١٨) الى سيطرة الشركات الكبرى المدعومة سياسياً على الاقتصاد ولجوئها إلى الربح السريع وابتعادها عن اقتصاد السلع المتداولة، وتخفق الورقة مرة أخرى في عدم الإشارة الى أسباب ذلك وطرق إصلاحه (مثلاً إنفاذ قانون الأحزاب، تشريع قوانين تنظيم وشفافية القطاع الخاص، معادلة الميزان التجاري مع دول الجوار). ولم تشر الورقة إلى الفساد المستشري في القطاع الخاص من حيث رداءة المنتج والبحث عن الربح السريع (عمليات الاستيراد للبضائع الرديئة والتنفيذ السيء لمشاريع الدولة والتعليم الأهلي ومزاد العملة وغيرها).

أشارت الورقة إلى سعر الدينار غير التنافسي مقابل ضعف عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للعراق الذي أدى إلى زيادة الاستيراد واضمحلال قطاع السلع القابلة للتداول، والاتجاه للتوظيف في القطاع العام وفقدان إنتاجية العمالة العراقية، وتغفل الورقة عن الاثار السلبية لمزاد العملة السيء الصيت الذي يمثل منفذاً كبيراً لاستنزاف العملة الأجنبية ومجالاً لسيطرة مصارف وشركات صيرفة معينة ومحدودة على المزاد وتحقيق أرباح سنوية ما بين (٤-٧.٥) مليار دولار سنوياً على حساب الاقتصاد الوطني، وكذلك لم تشر الورقة إلى فوضى الاستيراد و عمليات غسيل الأموال .

ثالثاً- الدور ألريعي للدولة

تفترض الورقة جزافاً بأن المواطنين يحسبون تقديم الخدمات من الحكومة يكون مجاناً أو شبه مجاني بوصفها حقوقاً مكتسبة، و لا أعتقد أن هذا الافتراض صحيح لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن وتعزي الورقة سوء الخدمات لعدم تسعيرها بشكل تجاري أو شبه تجاري وهذه حلقة مفرغة هل أن سوء الخدمات يؤدي إلى عدم الدفع أو بالعكس ؟. إن الإشارة إلى مجانية الخدمات أو شبه مجانيتها غير صحيح على الأطلاق حيث أن أسعارها ليست رخيصة وتتمثل المشكلة الكبيرة في الفساد المصاحب للجباية وفي تنفيذ العقود .

وفي عرض مشكلة البطاقة التموينية ذُكرت كلمة الفساد لأول مرة في (الصفحة ٢٤) من التقرير، وكأن موضوع الفساد في العراق ينحصر في البطاقة التموينية. وتشير الورقة بأن تمّلك الدولة بشكل شبه كامل لقطاع الكهرباء وتدخلها في تحديد الأسعار وتقديم الدعم دون استرداد التكاليف يؤدي إلى زيادة سوء الخدمات وهذا افتراض غير معقول؛ لأن عدم استرداد التكاليف تقابله مليارات ترصد لقطاع الكهرباء(ص٢٤) وتنفق بشكل عشوائي لا يخلو من فساد واضح . ويعود التقرير في(ص٢٦) ليؤكد بأن الأسر العراقية تعتقد أن على الدولة توفير الكهرباء مجاناً ومعظمهم لا يسدد الفواتير ولكنه يشير إلى أن الأسر المتوسطة والعالية الدخل تسدد الفواتير بشكل منتظم، نلاحظ أن التركيز على توقعات الجمهور بمجانية الكهرباء أخذ الأساس في هذه الورقة لتفسير فشل الحكومة في توفير الكهرباء، متناسين الفساد المستشري في عقود الكهرباء وغياب الرؤية الواضحة وفشل الجباية والتجاوزات الكثيرة على شبكة الكهرباء هي من الأسباب الرئيسية لهذا الفشل.

إن أسعار وحدات الكهرباء ليست رخيصة وتصاعدية ولم تكن الكهرباء مجانية في العراق في اي وقت . تشير الورقة إلى أن الدعم الحكومي لقطاع الكهرباء يبلغ (١٠) ترليون دينار في السنة وتطالب الورقة بأن تكون أسعار الكهرباء تجارية وخارج الدعم الحكومي، و يتكرر ذلك في قطاعات المياه وتكرير النفط ودعم الزراعة.....ألخ

رابعاً- الضغوطات السكانية:

تشير التقديرات إلى أن عدد سكان العراق سيبلغ في عام (٢٠٣٠) خمسون مليون نسمة، ٦٢٪ منهم من الشباب تحت سن (٣٠ سنة) وسيدخل خمسة مليون شخص سوق العمل بين (٢٠٢٠-٢٠٣٠). ويمثل القطاع العام (٤٠٪) من جميع الوظائف ويوفر القطاع

الخاص (٦٠٪) من الوظائف ولا يستطيع القطاع الخاص بوضعه الحالي استيعاب العاطلين عن العمل علماً إن القطاع الخاص الصغير والمتوسط يمثل (٩٠٪) من وظائف القطاع الخاص الكلية وتتضاعف مشكلة السكان مع تدمير البنى التحتية بسبب داعش وارتفاع نسبة الفقر إلى (٤٠٪) (التقرير ص٣١) وعدم الاستفادة من مؤتمر الكويت للمانحين الذي عقد في شباط ٢٠١٨.

خامساً- جائحة كورنا وإنهيار عائدات النفط:

تبدو الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي ضعيفة خلال عام (٢٠٢٠-٢٠٢١) وتشير التوقعات (وكالة معلومات الطاقة **E I A**) إن متوسط أسعار خام برنت سيبلغ (٤٤$) في الربع الاخير لعام (٢٠٢٠) و (٤٩$) في عام (٢٠٢١) ويبقى الأمر مرهوناً بموجة ثانية من وباء كوفيد ١٩. تتبنى الورقة متوسط سعر النفط بين (٣٥-٤٥$) لعام ٢٠٢٠ وبين (٤٥-٥٥$) لعام ٢٠٢١ واستناداً إلى الورقة فإن عائدات النفط لعامي (٢٠٢٠-٢٠٢١) لا تتمكن من تغطية مدفوعات الرواتب للموظفين والمتقاعدين وبصورة كافية بغض النظر عن آية نفقات جارية أخرى. لقد ارتفعت فاتورة الرواتب من(٤٠,٢) ترليون عام ٢٠١٤ إلى (٦٤,٢) ترليون عام ٢٠٢٠ وتمثل رواتب الموظفين والمتقاعدين (١٢٢٪) من عائدات النفط (لابد من الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من رواتب المتقاعدين تدفع من الصندوق وليست من الموازنة) إن محاولة سد العجز عن طريق الدين الخارجي يرفع مستوى الدين العام ويؤدي إلى زيادة الانفاق مع الموازنات المستقبلية وزيادة العجز، وستؤدي ديون القطاع الخاص إلى زيادة الإعسار وقلة الانفاق وقلة فرص العمل وتأثير سلبي على المصارف (لتسديد القروض) وهناك أزمة حقيقية في الديون الخارجية بسبب ركود الاقتصاد العالمي وتطلب المؤسسات المالية الدولية اصلاحات أكثر وأعمق من الاستعداد الائتماني لعام ٢٠١٦ وهذا يجعل المصدر الوحيد للتمويل هو التحويل النقدي غير مباشر من البنك المركزي العراقي . يبلغ احتياطي البنك لغاية (شهر آب ٢٠٢٠)هو (٧١,٣) ترليون و يمكن أن يوفر تمويل للغاية ١٢ شهراً فقط .

إن خفض قيمة الدينار العراقي تؤدي إلى زيادة قدرة الحكومة على تسديد مدفوعات الرواتب للموظفين والمتقاعدين ولكنه سيؤدي لاحقاً إلى أرتفاع تكاليف المعيشة ويخفض

المستوى الاقتصادي لغالبية السكان مقابل استرجاع القيمة التنافسية للاقتصاد العراقي اتجاه الشركاء التجاريين

سادساً- ضعف المؤسسات المالية

تحّمل الورقة ضعف وزارة المالية والمؤسسات المالية نتيجة تسييس الخدمة المدنية وانقسام الولاءات. وغياب السياسات والأنظمة المتماسكة لإدارة الإيرادات واعتماد التعاملات الورقية إضافة الى فقدان نظام إدارة المعلومات المالية المتكامل (I F M I S) ونظام حساب الخزينة الموحد (T S A) مسؤولية مباشرة للوضع الاقتصادي والمالي والنقدي الذي تعيشه البلاد حاليا .

سابعا: إصلاحات الورقة البيضاء

شخصت الورقة البيضاء إن المسبب الرئيسي لهشاشة الاقتصاد هو الدور المتزايد للدولة في الاقتصاد والمجتمع، الذي أدى الى تفاقم الأزمة المالية بشكل كبير فزيادة نفقات رواتب الموظفين والمتقاعدين لا تتلائم مع الإيرادات المتذبذبة وتشير الورقة في (ص ٤٦) الى (بينما ستعود إجراءات تقليص النفقات الى معاناة اقتصادية لشرائح واسعة من الناس) ثم تستطرد الورقة فتشير الى أن الإسراع في التصدي للازمة يؤدي إلى حماية أفراد المجتمع ولاسيما الفئات الهشة بدون توضيح وتفسير لهذا التناقض .

في الأسباب الواردة في (ص٤٥) أوجزت الورقة بأن السبب الأساس هو دور الدولة الكبير في الاقتصاد وتناست وبشكل غريب عدم استقرار الوضع السياسي والصراعات المكوناتية والسياسية والفساد المستشري عمودياً وأفقياً في القطاع العام والخاص وسيطرة شركات قليلة، مملوكة لعوائل أو شركات مرتبطة سياسياً (هامش ١٥ ص١٧ (على عقود القطاع العام وفقدان قوانين تنظم عمل القطاع الخاص ودور الدولة وغياب هيبة الدولة وغياب العدالة الضريبية وعدم تقنين العلاقة الاقتصادية مع إقليم كردستان كأسباب رئيسية لتدهور الاقتصاد العراقي .

شفافية الموارد:-

إن عدم عدالة قوانين الضريبة ولا سيما قانون ضريبة الدخل الذي يساوي بنسبته الاعلى دخل الموظف السنوي الذي يتجاوز مليون ونصف دينار ودخل الشركات العملاقة التي تربح مئات الملايين من الدولارات من ناحية قيمة الضريبة وهي ١٥٪ على مجموع

الدخل السنوي من دون إقرار النسبة التصاعدية المعمول بها في دول العالم كلها، مما يضيع على الدولة مبالغ هائلة , ولعل الورقة كتبت بطريقة تؤدي الى تحقيق الهدف الذي تنشده وهو خصخصة كل ما تعلق بالقطاع العام، متناسيةً عن عمد واضح ضعف القطاع الخاص الكبير وانتشار الفساد في معظم مفاصله (والأمثلة كثيرة) وارتباطه بجهات سياسية (هامش١٥ ص١٧) مما سيقود إلى سيطرة شركات حزبية وعائلية على كافة مقدرات المجتمع العراقي . إن وضع الأهداف قبل دراسة الواقع الاقتصادي جعل الورقة تنحرف بشكل يبدو متعمداً لتحقيق هذه الأهداف . وخصصت الورقة خمسة محاور لإصلاح الإقتصاد:-

المحور الأول

تحقيق الاستقرار المالي المستدام

أولاً- ترشيد النفقات

أشارت الورقة الى تقليص نسبة عجز الموازنة إلى (٣٪) بدلاً من(٢٠٪) من الناتج الاجمالي المحلي وتخفيض فاتورة الأجور والرواتب من (٢٥٪) إلى(١٢.٥٪) من الناتج الإجمالي خلال ثلاث سنوات وتحديد سقف أعلى للرواتب واقتصار التوظيف على الحذف والاستحداث الضروري جداً وإيقاف تمويل صندوق التقاعد من الموازنة بشكل تدريجي وتخفيض إجمالي الدعم الحكومي ليصل إلى (٥٪) بدلاً من(١٣٪) من الناتج الاجمالي المحلي وتخفيض دعم الشركات العامة المملوكة للدولة بنسبة (٣٠٪) سنوياً وخلال ثلاث سنوات ستكون الشركات معتمدة على نفسها مالياً .

مع ان الورقة لم تشر الى التأثيرات السلبية الناتجة عند تنفيذ آليات ترشيد الانفاق على المجتمع والوضع الاقتصادي العام، فهناك ملاحظات جوهرية لابد من تثبيتها:

- أغفلت الورقة في هذا المحور حصر عدد الموظفين الفضائيين والموظفين الذين يتقاضون رواتب مزدوجة وكيفية معالجة هذا الأمر لما له من تأثيرات اقتصادية واجتماعية تتعلّق بمفهوم الانتقال من العدالة الانتقالية الى العدالة الاجتماعية الشاملة .ا

- إن الحديث عن تخفيض الرواتب وإيقاف التعيينات يؤدي الى زيادة نسبة الفقر وخمول القطاع الخاص الذي يعتمد حالياً على الموظفين ومشترياتهم بشكل شبه كامل.

– أما صندوق التقاعد فلا ينبغي أن يتحمل المتقاعدون الذين ساهموا في الصندوق طيلة مدة خدمتهم الوظيفية قرارات سياسية أدت إلى الاضرار بالصندوق كقانون مؤسسة السجناء السياسي وتعديلاته وقانون مؤسسة الشهداء وقوانين التقاعد التي صدرت قبل قانون التقاعد الموحّد وعلى وزارة المالية تحمل التوقيفات التقاعدية المقررة لكل سجين سياسي أو عائلة شهيد (ص١٩) .

– إن إيقاف التمويل الحكومي للصندوق يجب أن يدرس بعناية ودقة مع الأخذ بالحسبان التأثيرات الاجتماعية لطبقة اجتماعية هشة تبلغ اعمارها فوق ٦٣ سنة وتعاني من صحة معتلة وأمراض مزمنة وتحتاج إلى نفقات مالية كبيرة في ظل النظام الصحي الحكومي المتدهور.

– إن تخفيض الدعم الحكومي يجب أن يحدد القطاعات المشمولة بشكل واضح على أن لا يشمل الخدمات الأساسية كالصحة، والتعليم، والمياه، والمجاري، والرعاية الاجتماعية .

ثانياً- تعزيز الإيرادات وتحسين التدفق النقدي

–تسعيرة الكهرباء: ترى الورقة ان إعادة تسعير الكهرباء على أسس اقتصادية (تجارية) وتحصيل الإيرادات بناءً على هذا السعر هو الحل الأمثل. ولكننا نرى ان تفعيل جباية الرسوم يمثل المشكلة الرئيسية وخاصة في ضل انتشار الفساد وفقدان إنفاذ القوانين و ضعف هيبة الدولة والمحاباة السياسية, كلها أسباب أدت الى فشل وزارة الكهرباء في استحصال أجور الكهرباء من المواطنين والمحلات التجارية والمصانع وغيرها. وبنظرة سريعة إلى الالاف المحلات التي تستخدم أجهزة الإنارة والتكييف بإفراط دون دفع الأجور إضافة إلى الالاف الاحياء العشوائية تمثل مصدراً مالياً كبيراً لوزارة الكهرباء وعليها إيجاد آلية فعالة لجباية الأموال (يشير التقرير لاحقاً لبعض الاجراءات).

ولعل لجوء وزارة الكهرباء إلى التعاقد مع شركات خاصة لجباية الأجور في احياء متوسطة وجيدة المستوى المعيشي التي تسدد أجور الكهرباء الحكومية بشكل منتظم كما شار التقرير في (ص٢٦) ساهم في تقليل واردات الدولة بسبب حصة شركات الجباية، وبدلاً من ذلك كان من الأجدر التعاقد مع هذه الشركات وتوجيهها لجباية الأجور من مناطق

المتجاوزين والمحلات المتجاوزة على الشبكة الكهربائية. وعلى الجهات الحكومية أن تقدم على الإجراءات التالية قبل إقرار زيادة التعريفة :

١ – الحد من الفساد المستشري في عقود وزارة الكهرباء الذي رفع قيمة كلفة الكهرباء (الوحدة الواحدة) المقدمة للمواطن .

٢ – الحد من التجاوزات (الربط خارج المقياس والربط المباشر بدون مقياس)

٣ – إستيفاء أجور الكهرباء من المتجاوزين (المحلات، المصانع، الدور)

–استرداد الأموال المهربة: أشارت الورقة الى تفعيل برنامج استرداد أموال الدولة المهربة والمسروقة وهذه احد أهم مقومات زيادة الإيرادات ولكن البرنامج لم يشر إلى إسترداد أموال الدولة بذمة القطاع الخاص (شركات الهاتف النقال مثلاً) وإعادة النظر بالعقود واستيفاء الغرامات والضرائب (القيمة المضافة وضريبة الدخل وغيرها) وإلزام الشركات بإعلان أرباحها الفصلية وغيرها كمصدر رئيسي وهام لزيادة الإيرادات.

– بيع الأصول الحكومية: أشارت الورقة (ص٧٠) الى وضع وتطبيق برنامج لبيع بعض الاصول الحكومية من أجل تحسين أدائها ومنها بيع الشركات الناجحة المملوكة للدولة وليست المتلكئة وتمثل هذه النقطة خللاً كبيراً في رؤية من تصدى لكتابة هذه الورقة وكان الأجدر أن تُعزز هذه الشركات وتدعم كمنافس للقطاع الخاص من اجل التوازن وعدم احتكار الخدمات والتحكم بالأسعار كما يجري حاليا مع شركات الهاتف النقال وكذلك فإنها تمثل تناقضاً واضحاً لما مذكور في الورقة (ص٥١) وفي (ص٧٠) مما يعزز الهدف الذي تسعى إليه الورقة، وهو الخصخصة الشاملة لقطاعات الدولة بغض النظر عن المصطلحات المستخدمة هنا. وهنا نؤكد حتى لو ذهبت الدولة لبيع الأصول الحكومية فيجب أن لا يشمل ذلك مؤسسات الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

و– زيادة إيرادات الضرائب والكمارك بتحسين الإدارة والتحصيل

تركز الورقة على نظام ضريبي جديد ولانجاز ذلك يجب دراسة قوانين الضرائب كافة وتوحيدها والعمل بمبدأ تصاعدية الضريبة وتحقيق العدالة الضريبية التي تفتقدها القوانين الحالية ومثال على ذلك ضريبة الدخل للموظف الذي يتجاوز دخله السنوي مليون ونصف دينار بعد الإعفاءات هي (١٥٪) على مجموع الراتب وضريبة شركة الهاتف النقال التي تصل أرباحها إلى مئات الملاين سنوياً هي (١٥٪) أيضاً , ونلاحظ هنا تجاوز مبدأ تصاعدية الضريبة وحسب الدخل مما يعطي انطباعاً واضحاً بفقدان العدالة الاجتماعية.

فالضريبة العادلة يجب أن تكون أساساً لقوانين الضريبة الجديدة، والجدير بالذكر إن الفقرة (و) من ثانياً(ص٥١) ركزت بالتفصيل على ضريبة الموظفين وذكرت الباقي بشكل عابر مما يعطي انطباعاً راسخاً بان الورقة تستهدف فئة الموظفين بشكل كبير وذلك لسهولة استقطاع الضريبة من الموظف بشكل كامل على خلاف القطاع الخاص الذي يعتمد الفساد والتهرب الضريبي.

لذلك يجب تشريع قانون ضريبي عادل يخفض الضرائب على الموظفين وأصحاب المشاريع الفردية والعقارات والشركات الصغيرة والصغيرة جداً ويرفعها على الشركات الكبيرة ويجب إلغاء قانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٤ وإعادة نسبة ضريبة الدخل للشركات الى (٤٠٪) من الدخل بدلاً من (١٥٪) كما كان معمولاً به قبل عام ٢٠٠٤.

إن تخفيض النسبة الضريبة على الأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة والعقارات مع حملة لزيادة الوعي الضريبي يساهم بزيادة إقبال المواطنين على دفع الضرائب وعدم التهرب الضريبي وتقليل هامش الفساد بشكل واضح مما يؤدي بشكل أو بآخر لزيادة الوعاء الضريبي الوطني وإن أتمتة المعلومات الضريبية وإعلانها بشكل واضح وضرورة معرفة كل مواطن بمقدار الإعفاءات والضريبة المستحقة عليه يشكل العمود الأساسي لإصلاح النظام الضريبي في العراق وزيادة واردات الدولة .

أما بخصوص جباية الضرائب والرسوم الكمركية فأن ما يجبى من الأموال يمثل في الواقع (١٠٪) من القيمة المقدرة في الموازنات السابقة .ولعل السبب الرئيسي هو الفساد المستشري في دوائر الضريبة والمنافذ الحدودية على مستوى الأفراد والدوائر والوزارات. وعليه نقترح ما يلي بخصوص الرسوم الكمركية (يقوم البنك المركزي عند إجراء معاملة تحويل المبالغ المخصصة لاستيرادات القطاع الخاص بحجز قيمة الرسوم الكمركية عند إجراء عملية التحويل وبذلك تضمن الدولة الإيراد المقرر قانوناً بشكل مبكر ولا سيما إذا عرفنا أن قيمة الاستيرادات العراقية تقدر بمليارات الدولارات سنوياً وهذه العملية تحقق واردا بحدود عشرة مليار دولار سنوياً .

ثالثاً- إصلاح أنظمة الإدارة المالية

-إحصاء شامل للموظفين: إن تنظيم إحصاء شامل للموظفين هو خطوة أساسية ومهمة للإصلاح ولكن يجب ان يقترن بتطبيق نظام الكتروني لاحتساب ساعات الدوام لكل موظف وتفعيل مجلس الخدمة الاتحادي وإحصاء مزدوجي الرواتب ومقدار رواتبهم الأخرى وتشريع القوانين التي تنظم ذلك. تركز الورقة مرة أخرى على الموظفين ورواتبهم وهنا تدعو الورقة إلى مراجعة الدرجات الوظيفية وإنشاء هدف مالي متوسط الأمد لأجور ورواتب القطاع العام والمقصود هو تخفيض معدل رواتب موظفي الدولة .

-تحديث قانون وزارة المالية: أن تحديث قانون وزارة المالية واعتماد الموظفين وأصحاب الدرجات الخاصة من ذوي الاختصاص والكفاءة وتطوير إمكانيتهم ومهاراتهم وفق الأساليب العلمية الحديثة والأخذ بنظر الاعتبار الواقع العراقي هو إحدى الخطوات المهمة التي طرحتها الورقة يجب أن يتزامن مع تحديث القوانين الأخرى التي تنظم الاقتصاد الوطني.

-موازنة البرامج: إن تغير اطار الموازنة العامة على أساس البرامج خلال (٣-٥) سنوات يحتاج إلى تغير شمولي لكل وحدات الحسابات في كافة مؤسسات الدولة على مختلف المستويات ووضع نظام تدريبي ورقابي فعال وحديث وشفاف .

-الفيدرالية المالية: لا شك أن الفيدرالية المالية والعلاقة مع كردستان لم تأخذ سوى سطر واحد من ٩ كلمات فقط في هذه الورقة علماً أنه لا يمكن تطبيق أي إصلاحات، من دون المشاركة الحقيقة لحكومة الإقليم من خلال الاتفاق على ملفات النفط والغاز وجباية الضرائب والكمارك، والسماح لديوان الرقابة الاتحادي والمؤسسات الاتحادية الأخرى لممارسة دورها في الإقليم . إن تجاهل هذه المشكلة التي تعد احد أهم حلول الأزمة الاقتصادية تؤكد أن الورقة المطروحة تبحث عن حلول سهلة ترتكز على خفض مجمل رواتب الموظفين ورفع نسبة الضريبة وبيع أصول الدولة دون حل المشاكل الهامة والأساسية .

-النظام الرقابي: إن أهم مشاكل ادارة الإستثمار العام هو النظام الرقابي المعرقل والمبتز والفاسد في بعض الاحيان، إن إستحداث نظام متابعة مركزي لمراجعة ومراقبة لتنفيذ المشاريع خطوة جيدة ويجب إعتمادها وبالسرعة الممكنة

* دراسة سعر الصرف الحالي للدولار:

أهملت الورقة وبغرابة متناهية مزاد العملة وما يسببه من هدر كبير في العملة الصعبة نتيجة فرق سعر العملة بين البيع من البنك المركزي وسعر السوق والذي تراوح بين (٤-٧.٥) مليار دولار سنوياً وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة (٢٠١٨) ونقترح في هذا الصدد ما يلي:

١ - ربط مكاتب الصيرفة الأهلية بشبكة عنكبوتية مرتبطة بالبنك المركزي وتحديد نسبة الربح بحدود (٣-٥ %) للمكاتب وتسري العملية على المصارف الخاصة وبشكل شفاف على أن تزود الهيأة العامة للضرائب وديوان الرقابة المالية بالبيانات أولاً بأول أن يتم ضبط سعر الدولار خارج البنك المركزي وحسب سياسية البنك المركزي لتحديد سعر الفائدة وفق العرض والطلب

٢. - تحديد عملية الاستيراد وتنظيمها من خلال قائمة وطنية تحدد الواردات فيما يأتي:

أ - القائمة (أ) وهي المواد الأولية والغذائية والدوائية والمواد الأساسية الأخرى التي ليس لدينا فيها اكتفاء ذاتي على أن يكون التحويل بالسعر الرسمي ووفق ضوابط واضحة باستيفاء الرسوم الكمركية والضرائب .

ب - القائمة (ب) للمواد المنزلية والأخرى المهمة و يكون التحويل بسعر رسمي زائد رسم معين.

ت - القائمة (ج) المواد الكمالية الأخرى، ويكون التحويل من دون أي دعم وعلى الموردين شراء الدولار من مكاتب الصيرفة أو المصارف الأهلية بالسعر المقرر زائد فائدة المصرف

ث - متابعة المصارف الخاصة وغسيل الأموال وتهريب العملة الذي يجب أن يأخذ الأولية في أي إصلاح اقتصادي قبل النظر في تغير سعر الصرف

ح - تحديد وتقنين وتقليص مزاد العملة بشكل كبير وفق ضوابط شفافة وواضحة .

إن سعر الصرف الحالي لا يمثل السعر الحقيقي للدينار العراقي ولكن عملية تغير الصرف يجب أن تكون تدريجية وتعتمد على تقليل هامش ربح المصارف الخاصة ومكاتب الصيرفة والموردين الذين يستفيدون بشكل مباشر من فارق سعر الصرف على حساب المال العام ولا يتحملها المواطن لوحده

(مثال) لو افترضنا أن سعر الصرف الرسمي للدولار (١٢٠٠) بدلا من سعر الدولار في الموازنات الحالية والذي يبلغ (١١٨٢) ولو اعتبرنا سعر برميل النفط ($٥٠) سعر الدولار فسوف يتغير سعر البرميل بالدينار العراقي من(٥٩١٠٠) إلى(٦٠٠٠٠) فإذا كانت الصادرات(٢٥٠٠٠٠٠) مليونين ونصف برميل يومياً يصبح الفارق السنوي بحدود (٨٢١,٢٥٠,٠٠) مليار أما إذا أرتفع الدولار لسعر(١٢٥٠) سيكون فارق السعر سنوياً هو(٣,١٠٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة تريليون ومائة واثنين مليار دينار عراقي سنويا . إن تخفيض قيمة الدينار يعود بالفائدة على مجمل الموازنة السنوية وزيادة التنافس التجاري مع الدول المجاورة، وتفعيل الاستثمار في الزراعة والصناعة الوطنية ولاسيما إذا اقترن ذلك بتغيير التعريفة الكمركية لمصلحة السلع المنتجة محلياً والحد من تهريب الدولار من العراق، ولكن هذا الإجراء لا يخلو من مخاطر كبيرة ولاسيما إذا كان تغير سعر الصرف كبيراً نسبياً ، فانه يؤدي الى ضعف القابلية الشرائية للدينار العراقي في بلد يكاد أن يكون كل شي فيه مستورداً وينعكس ذلك على الوضع المعاشي للموظفين الذين يمثلون مع عوائلهم النسبة الكبرى من سكان العراق وتتعاظم المشكلة إذا اقترن التغيير مع تخفيض الرواتب ورفع الضرائب ورفع الدعم عن الكهرباء والماء فالنتيجة الحتمية ستكون زيادة نسبة الفقر في البلد ولا إصلاح بزيادة نسبة الفقر .

المحور الثاني

تحقيق إصلاحات اقتصادية كلية وفق أسس استراتيجية

حددت الورقة الاولويات للقطاعات الاقتصادية المنتجة فيما يأتي:

١ - تأهيل القطاعات المالية:

1-القطاع المصرفي: تركز الورقة في معظمها على اصلاح النظام المالي ولم تتناول مفردة النظام النقدي اطلاقاً ودمجت السياسية المالية والسياسية النقدية بهدف تقليل هيمنة المصارف الحكومية على القطاع المصرفي وفسح المجال أمام المصارف الأهلية لضمان تطوير القطاع وأخذ دوره كرافعة للاقتصاد العراقي وإنهاء دور المصارف الحكومية كذراع لتمويل الإنفاق الحكومي وضرورة استقلال المصارف عن وزارة المالية، لم توضح الورقة أي استراتيجية لتأهيل وتمكين المصارف الأهلية التي يراد لها أن تلعب الدور الأكبر في القطاع المصرفي العراقي، وكيفية تحول المصارف الأهلية إلى مصارف حقيقة تساهم

في تطوير الاقتصاد، بدلاً من بقائها متطفلة على الدولة من خلال مزاد العملة وخطابات الضمان التي تذكرها الورقة في (ص٥٧– فقرة ٩) .

إن ما تجنيه المصارف الأهلية من أرباح تقدر بمليارات الدولارات من خلال مزاد العملة وخطابات الضمان وهي أرباح سهلة يشوبها الفساد بشكل كبير، مما يجعلها تقاوم أي عملية اصلاح، فالخطوة الأولى تتمثل بإصلاح ما يُسمى بمزاد العملة وإيجاد آلية جديدة لتمويل الواردات من خلال المصارف الأهلية وبأسعار السوق واستقلال عملها عن مزاد العملة وتحديد قائمة الاستيرادات الوطنية . إن إصلاح القطاع المصرفي الحكومي يمثل أهمية كبيرة للورقة ولا سيما دور البنك المركزي العراقي ومن هنا يجب إعادة النظر بقانون البنك المركزي رقم لسنة (٢٠٠٤) لجعله قادراً على إدارة السياسية النقدية وتحديد سعر الفائدة والأرباح للأسواق المالية وإلزامها بمبدأ الشفافية والإعلان عن الأرباح والرقابة والمسألة الدورية ولا يمكن تمكين المصارف الخاصة بوضعها الحالي وتسليميها الدور الأكبر في السياسية النقدية إلا بقانون جديد ونظام رقابي مشدد تشترك بها جهات دولية فقد وافتقرت المقترحات إلى جدول زمني واضح لإصلاح القطاع المصرفي .

٢ - قطاع التأمين

لا يزال قطاع التأمين الحكومي غير قادر على القيام بواجباته بالرغم من وجود موارد تمويل جيدة وبالمقابل تسعى شركات التأمين الخاصة للربح السريع بدون تقديم الخدمات الجيدة والالتزام بها والحصول على عقود من دون تقديم خدمات تأمينية حقيقة كما حصل مع عقود التأمين الصحي الأخيرة مع عدد من الوزارات ولاسيما وزارة التربية. إن إلزام مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية يحتاج إلى تشريع قاننون جديد يحدد جهات التأمين والتعريف بالخدمات التأمينية والميزات المقدمة للزبائن بشكل واضح وشفاف هو الأساس لتطوير الخدمات التأمينية في العراق

جـ – سوق الأوراق المالية:

لا يمكن الإرتقاء بسوق الأوراق المالية بدون مكافحة حقيقة للفساد وإلزام الشركات الخاصة بالشفافية والخضوع للرقابة المالية ولكن ما يلفت النظر هو إقحام خصخصة بعض شركات القطاع العام في هذه الفقرة التي لا علاقة لها بسوق الأوراق المالية (الورقة، ص٥٥).

عدت الورقة أن إصلاح النظام الحالي والمصرفي الخاص بالتحديد هو رافعة الاقتصاد الوطني وأفردت أربع صفحات للمقترحات الخاصة بذلك وتناست أنه من دون اقتصاد حقيقي منتج للسلع القابلة للتداول لا يمكن للاقتصاد أن يتطور ويبدو أن اهتمامات الفريق الذي أعد هذه الورقة يرتكز أولاً على تمكين المصارف أولاً قبل تطوير الزراعة والصناعة وغيرها.

ثانياً- تطوير القطاعات المحركة للاقتصاد:-

-القطاع الزرعي:

تمثل مقترحات تطوير القطاع الزراعي منهاجاً ناجحاً إذا ما تم رصد الأموال اللازمة لتحسين نظم الري وشبكات الطرق وضبط المنافذ الحدودية وإيقاف توزيع الأراضي بناءً على المحسوبية وإعادة ما استولت عليه الاحزاب والشخصيات السياسية من أراضي زراعية. ويؤاخذ على الورقة رفع الدعم التدريجي(ص٦١) للقطاع الزراعي بل يجب إيجاد وسائل دعم حقيقة لتحقيق الأمن الزراعي والغذائي المحلي .

- قطاع النفط والغاز:

المقترحات المذكورة ولا سيما تشريع قوانين جديدة وتعديل بعض القوانين النافذة وإعداد نظام تعاقدي حديث يشكل خارطة طريق جيدة لتطوير القطاع النفطي ولكن عملية زيادة الإنتاج (ص٦٠) يجب أن تحسب بدقة وفق احتياجات السوق المحلي والدولي من حيث استيعاب السوق العالمية ومستوى الأسعار واستحقاقات الشركات المنتجة.

- القطاع الخاص:

لا شك ان القطاع الخاص يعد شريكاً أساسياً للقطاع العام من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني ولكن الورقة تؤكد بانفراد القطاع الخاص بالاقتصاد الوطني من دون منافسة من بعض شركات القطاع العام ولاسيما الشركات الناجحة لمنع الاحتكار وتحقيق التوازن، مثل هذا التوجه لا يتناسب مع الواقع العراقي الراهن المشوب بالفساد وحمى الربح السريع وسوء الخدمات المقدمة من القطاع الخاص.

ومن المستغرب أن الورقة لم تشير إلى إصلاح وضع القطاع الخاص الحالي ومكافحة الفساد المستشري واحتكار شركات معينة لعقود الدولة (هامش ١٥ ص١٧) وعدم الالتزام بشروط التعاقد مع الدولة (شركات الاتصالات) والمحاباة في منح العقود ورفع قيمة

الكلفة التخمينية للمشاريع الحكومية التي يتوقع أن تحصل عليها الشركات المدعومة حزبياً اتحاديا ومحلياً.

تطالب الورقة بدعم القطاع الخاص عن طريق صندوق مدعوم من الجهات الحكومية إضافة إلى تخصيص جزء من المنح الخارجية وتطالب بالمقابل برفع الدعم عن (الكهرباء- الماء- البنزين- الزراعة- تقليل الرواتب- زيادة الضرائب على المواطنين وغيرها من إجراءات التقشف) وتهدف الورقة بشكل لا لبس فيه بتحويل الدعم الحكومي من بعض الخدمات الأساسية الى شركات القطاع الخاص .

لاشك أن هدف الورقة هو خصخصة القطاع العام ولكن الغريب أنها تمّكن القطاع الخاص بأموال القطاع العام وهذا التوجه يثير كثيراً من الشكوك . إن تشكيل لجنة العليا للإقراض وبرنامج دعم الشركات ضمن مكتب رئيس الوزراء يثقل المكتب بمزيد من المسؤوليات.

لا يمكن تطبيق إصلاحات بالاستثناء من القوانين السائدة كقانون توحيد أصناف أراضي الدولة(الورقة، ص٦٧) بل يجب الذهاب إلى تعديل قوانين وليس الاستثناء فالمقترح (رقم٦) يمثل مدخلاً واسعاً للفساد حيث طالبت الفقرة بيع الأراضي الواقعة خارج محرمات الطرق إستثناءً من المزايدة العلنية (قانون ٢٠١٣/٢١) قانون بيع وإيجار أموال الدولة لو عدنا إلى ما ذكرته الورقة سابقاً حول تصنيف الشركات (هامش١٥ ص١٧) لتوقعنا بأن الشركات الكبرى المملوكة والمدعومة سياسياً سوف تسيطر على سوق شراء هذه الأراضي وامتلاكها بالكامل وعند ذاك سيجد المواطن بأنه بلا أرض عائدة للدولة، لذلك نقترح ما يأتي:-

١ - قانون تنظيم عمل شركات القطاع الخاص يحدد شفافية الشركات والإعلان عن الأرباح وشمول العاملين بها بقانون العمل والضمان الاجتماعية، أو أي قانون تقاعدي مستقبلاً وخضوعها لديوان الرقابة المالية بناءً على طلب الجهات الرقابية وإلزامها بدفع ديون ومستحقات الدولة.

٢ - تشريع قانون معايير العقود الحكومية والكلف التخمينية وبالتفصيل بمشاركة خبراء من كل الاختصاصات.

٣- إن حشر موضوع الخطوط الإنتاجية ضمن (فقرة ٩ ص٦٨) التي تشير الى بيع بعض الأصول الحكومية تثير الشك حيث لم تحدد الورقة (الخطوط الإنتاجية الخاسرة) وهذا يعطي مدخلاً لبيع الخطوط الإنتاجية الرابحة والفعالة لصالح القطاع الخاص.

جـ - دفع مستحقات القطاع الخاص:

المقترحات جيدة ويجب العمل عليها فوراً لبناء الثقة مع القطاع الخاص ولاسيما مستحقات الفلاحين لتحقيق الأمن الزراعي والغذائي المستدام.

د - توفير فرص دعم القطاع الخاص:

تشير (الفقرة٣ ص٧٠) إمكانية استخدام المساحات المدعومة من قبل الجهات الحكومية لتعزيز قدرة القطاع الخاص ولكن يجب إن يتضمن المقترح أستجارها بأسعار مدعومة ولكن ما يزيد الاستغراب (هو تخفيض الرسوم الكمركية) وهو تأكيد آخر على الدعم اللامتناهي للقطاع الخاص، والضغط الكبير على موظفي الدولة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية .

رابعاً- هيكلة الشركات العامة:

تهدف الورقة في المقترح (أ- ١) تحويل الشركات العامة إلى شركات خاصة وشركات فرعية وتخفيض الدعم المالي بحدود ٣٠٪ سنوياً ولغاية عام (٢٠٢٤) هو هدف ممكن تحقيقه إذا تظافرت الجهود ولكن الغريب هو الفقرة (د) التي توجب تصنيف الشركات الى ناجحة ومتعثرة وفاشلة وخصخصة الشركات الناجحة كلياً أو جزيئاً أو تحويلها الى قطاع مختلط، والمصلحة الوطنية توجب الاحتفاظ بهذه الشركات على الأقل كذراع موازي للقطاع الخاص يعادل كفة الاحتكار والأسعار وغيرها. وعلى الورقة تغيير المنهجية المتبعة الى ببيع الشركات المتعثرة والفاشلة بدلاً من الناجحة .

مرةً أخرى تثير هذه المقترحات شكوك حقيقية بأهداف الورقة وعلى رأسها بيع أصول الدولة المختلفة لمصلحة القطاع الخاص حتى لو تسبب ذلك يهدر المال العام حيث تريد الورقة تحويل الشركات المتعثرة من قبل الحكومة شركات ناجحة ومن ثم خصخصتها بدلاً من بيعها للقطاع الخاص لغرض تأهيلها .

خامساً –ا لأشغال العامة:

إن عملية تدوير الموظفين أو إعادة توجيهم عملية صحيحة من الناحية النظرية، ولكنها سوف تصطدم بالواقع من حيث التدخلات الحكومية وغير الحكومية إضافة إلى استقرار عدد غير قليل من الموظفين قرب محل سكناهم

سادساً - التنمية البشرية:

إن تبنى استراتيجية علمية واقعية للتربية والتعليم والتدريب ليس موضوعاً حديثاً ، إذ أطلقت الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (٢٠١٣-٢٠٢٠) التي ساهمت بها وزارة التعليم العالي والبنك الدولي واليونسكو واليونسيف التي وضعت على الرفوف منذ إطلاقها إلى الآن، ولا بد من الإشارة إلى فشل وزارة التعليم العالي بالانتقال إلى مناهج التعليم المعتمدة على سوق العمل وإلغاء المعاهد الفنية وتحويلها إلى كليات تقنية. لم تركز الورقة على الفشل والفساد المستشري بالتعليم الخاص، ومنح الشهادات الجامعية من دون مؤهلات علمية حقيقة (مما يؤكد ما ذهبنا إليه من وجود محاباة كبيرة في الورقة لمصلحة القطاع الخاص على حساب المال العام) وكذلك قيام وزارة التعليم العالي بالتوسع الأفقي غير المعتمد على أساس الحاجة الوطنية للاختصاصات المختلفة.

المحور الثالث

تحسين البنى التحتية

أولاً- الطاقة الكهربائية

لا يزال قطاع الكهرباء يمثل المشكلة الكبرى التي تواجه حكومات ما بعد (٢٠٠٣) ولعل الورقة لم تأتِ بجديد ولكنها ركزت وبشكل إيجابي على الجباية وتقديم الحوافز للجباة والملتزمين بالدفع وعلى الوزارة الانتقال من استخدام شركات الجباية من الاحياء المتوسطة والجيدة المستوى المعاشي التي تدفع فاتورة الكهرباء(ص٢٦) إلى الاحياء الاخرى والمتجاوزين من أصحاب المحلات والمشاريع التجارية. إن تفعيل الجباية بشكل صحيح يؤدي إلى زيادة واردات الوزارة مما يقلل نسب الدعم الحكومي المطلوب وهنا لابد للحكومة إن تفكر بتقليص الدعم بشكل تدريجي، مع اعتماد العدالة في تسعير الكهرباء وليس المساواة افارق سعر الوحدة بين المناطق السكانية اعتماداً على الوضع الاقتصادي والمعاشي .

إن مشكلة منتجي الكهرباء من القطاع الخاص الذي اقترضوا مئات الملايين من الدولارات لأنشاء محطات استثمارية يجب حلها بالسرعة الممكنة وإلزام المستثمرين باستكمال هذه المحطات وحسب شروط الاتفاق مع الدولة والمصارف . إن الطاقة البديلة (كالطاقة الشمسية) بحاجة الى مزيد من الدراسات لمعرفة مؤامتها للأجواء العراقية. أما بالنسبة إلى المحطات النووية فالعالم في طور مغادرتها الآن والاتجاه نحو الطاقة النظيفة. إن إلزام موردي الأجهزة الكهربائية باستيراد الأجهزة الاقتصادية يعد عاملاً مهماً في ترشيد استخدام الطاقة الكهربائية

ثانياً-الاتصالات

يمثل قطاع الاتصالات للهاتف النقال نموذج عراقياً للقطاع الخاص ويثبت هذا القطاع بالرغم من الأرباح الكبيرة التي يحصل عليها فساده وفشله في تقديم نموذج جيد يقتدي به وذلك بعدم تسديد مستحقات الدولة وعدم الالتزام بتنفيذ بنود العقد (أعداد المشاركين، عرض الأسهم للاكتتاب العام) إضافةً إلى إرتفاع أسعار الخدمات وسوئها، ومع ذلك لم نجد في محور الاتصالات ما يشير إلى إصلاح شركات الهاتف النقال وإلزامها بتقديم خدمات جيدة وبأسعار مماثلة لدول العالم وإنهاء حالة الاحتكار التي تمتعت بها لسنوات طويلة، وعرض أسهمها للاكتتاب العام كما نص العقد الموقع معها. وبدلاً من قيام الدولة بتطوير وتأهيل الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية، فإن الورقة دعت إلى خصخصتها وكل البني التحتية الخاصة بالاتصالات وبشكل تدريجي تحت ذريعة تحقيق إيرادات للدولة التي لم تتحقق لحد الآن مقارنة بالأرباح الكبيرة التي تجنيها هذه الشركات.

دعت الورقة إلى تملك القطاع الخاص البنى التحتية المحلية والدولية الخاصة بالألياف الضوئية، متناسية أن أمن الاتصالات وأمن البلاد وأهمية إحكام السيطرة الحكومية على كل الألياف الضوئية، يمثل الأولوية الأولى، وهذا ما تفعله كل دول العالم كما حدث مع شركة هواوي والولايات المتحدة .

لم تحدد الورقة جدولاً زمنياً للرخصة الرابعة التي طال انتظارها وهنا نقترح استحداث شركة مختلطة تؤسسها وزارة الاتصالات وتعرض للاكتتاب العام ليساهم فيها المواطنون لتكون منافسة للقطاع الخاص .

إن نظام المسائلة الوظيفية في العراق قائم على أساس محاسبة الموظف الذي يخالف التعليمات ويتناسى الموظف الذي يمتنع عن تطبيق التعليمات بحجة الخوف من

المسائلة وعليه فتشريع قانون جديد بدلاً من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام ضرورة ملحة لتطوير العمل الاداري ولا شك ان تعديل القانون الرقابة المالية يمثل أحد الاعمدة الأساسية لتطوير النظام الاداري، وحسن الاداء، على أن يشمل التعديل معاير العمل الاداري والحدود الدنيا والعليا لكلفة المشاريع وحسب الاختصاص وآلية التنفيذ والرقابة والمحاسبة وتقييم الاداء بالاستعانة بخبراء حقيقين يمتلكون الخبرة الاكاديمية والمهنية.

إن النقطة العاشرة التي أشارت إلى المبالغ المهّربة، تحتاج بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات الدولية اتفاقيات ثنائية مع الدول الصديقة لغرض متابعة الأموال العراقية المهربة للخارج،وأخيراً فالعمل الفريقي الشامل للحكومة يمثل القدوة التي تتبعها كافة مؤسسات الدولة العراقية

ثالثاً: النقل

يمثل قطاع النقل أحد أهم الموارد الأساسية للدولة في المطارات والموانئ والسكك الحديد والنقل البري والكراجات ويستشري الفساد بشكل واسع في هذا القطاع لذلك فإن الورقة تحدد أُطراً جيدة لتطوير هذا القطاع وتحديث البنية التحتية والانتقال نحو النقل الجماعي ولن تفوت الورقة فرصة خصخصة شركة الخطوط الجوية العراقية أسوةً بكل الشركات الحكومية.

المحور الرابع

توفير الخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية

أولاً-المياه الصالحة للشرب والزراعة والصرف الصحي:

تدعو الورقة إلى تقديم خدمات المياه والصرف الصحي على أسس تجارية أو شبه تجارية وبمعنى آخر إيقاف الدعم الحكومي لقطاع المياه والصرف الصحي والذهاب إلى دعم القطاع الخاص (ص٦٦)، لم تشر الورقة إلى تحسين جودة المياه وإنشاء شبكات توزيع وفق المعايير الصحية وحق المواطن بالحصول على مياه نقية وتحميل الدولة مسؤولية الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه.

ونقترح تشريع قانون إلغاء وزارة البلديات وجعل دوائر البلدية دوائر لامركزية مع احتفاظ الدولة بالأراضي وحق التصرف بها في كل أنحاء العراق.

ثانياً- نظام الحماية الاجتماعية

إن توحيد بيانات الفئات المشمولة بالدعم وفق معايير واضحة يمثل خطوة مهمة للقضاء على الهدر المالي الذي يذهب لغير مستحقيه ، وإن تشريع قانون موحد للرعاية الاجتماعية يشمل العاطلين عن العمل والمعاقين والارامل والمطلقات والفئات الهشة الآخرى، و يمثل عاملاً أساسياً لتوحيد مشروع الرعاية الاجتماعية.

إن تشريع وتطبيق قانون الضمان الصحي وتأسيس صندوق الضمان الصحي يمثل خطوة مهمة لتحقيق الضمان الصحي للمواطنين.

إن الخروج من نظام البطاقة التموينية بشكل تدريجي والتعويض عنه بمبالغ نقدية ضمن نظام الرعاية الإجتماعية يمثل خطوة مهمة لحماية الفئات الهشة ومكافحة الفساد

ثالثاً- نظام التقاعد

لا شك أن شمول العاملين بالقطاع الخاص كأفراد ومشاريع فردية ومشاريع صغيرة بالتقاعد يمثل أحد أهم خطوات تقليل الإقبال على الوظائف الحكومية ولتحقيق هدف جذب العمالة نحو القطاع الخاص بدلاً من القطاع العام على الدولة أن تدخل طرفاً في تمويل صندوق تقاعد القطاع الخاص وبنسبة معينة من مشاركة كل مواطن (مثال يدفع للموظفين ٢٥٪ من راتبه كمساهمة تقاعدية وتتحمل الموازنة ١٥٪ والموظف ١٠٪) فإذا أردنا تعزيز التوظيف في القطاع الخاص تقوم الدولة بدفع جزء من التوقيفات التقاعدية للأفراد المشتركين بصندوق تقاعد القطاع الخاص؛ مما يمثل تقليصاً كبيراً للنفقات العامة بمعدل(٩٠٪) تقريبا لكل مشترك في حال توظيفه في القطاع العام (مثال : يحدد راتب المشترك وفق سلم رواتب موظفي الدولة وتحدد نسبة الاستقطاعات التقاعدية التي يدفعها المشترك والنسبة التي تدعمها الدولة وتمول من الموازنة العامة)

لا شك إن القوانين الفئوية وقوانين العدالة الانتقالية أثقلت صندوق التقاعد بشكل كبير، فعلى الحكومة تقديم مشروع قانون إلغاء قوانين العدالة الانتقالية والانتقال إلى العدالة الاجتماعية الشاملة، مع تحمل وزارة المالية التوقيفات التقاعدية للسجناء والشهداء والمفصولين السياسيين للحِقب الماضية وحق الحصول على راتب واحد فقط.

المحور الخامس

تطوير الحوكمة والبيئة القانونية والإدارية

تركز الورقة في(ص٩٢) على أن الدستور العراقي الدائم أسس لتحويل منظومة إدارة الدولة نحو اللامركزية واقتصاد السوق، لكن المادة (٢٥) من الدستور تنص على ما يأتي (تكفل الدولة إصلاح الإقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة بما يضمن استثمار موارده كالملةً، وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته) وعليه يجب أولاً تحديد هوية الاقتصاد العراقي غير الواضحة حالياً وتتبنى الورقة اقتصاد السوق وخصخصة الخدمات العامة والانتقال إلى النظام الرأسمالي، وحددت النقاط الآتية:

أولاً: تعديل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية

يبدو أن الورقة أغفلت قانون العقود الحكومية (رقم ٨٧) لسنة (٢٠٠٤) وذهبت نحو تعديل التعليمات وهي صلاحية حصرية للحكومة وعليه يجب تشريع قانون جديد يسهل الإجراءات مع وضع معايير قياسية وضوابط واضحة لا تقبل الاجتهاد ولا يمكن النهوض بالعملية التقاعدية من دون تدريب وتأهيل موظفي أقسام العقود في كافة المؤسسات الحكومية وربط الأقسام بلجنة العقود المركزية المقترحة لمساعدتها في تجاوز المشاكل وإبداء الحلول والمساعدة إن منظومة القوانين لا تتوقف على قانون العقود الحكومية بل يجب تعديل كافة القوانين التي لها علاقة بالتعاقدات باتجاه واحد لا يتعارض مع قانون التعاقدات الحكومية

ثانياً: الحوكمة والإصلاحات الإدارية

إن إصلاح النظام الاداري وفق نظم عالمية متطورة واعتماد نظام الحكومة الالكترونية في مجال إنجاز المعاملات ولاسيما التعاقدات ونظم الجباية من خلال قانون جديد ينظم العمل الإداري لموظفي القطاع العام.

إن الإشارة إلى ترسيخ مبادئ التوظيف على أساس الجدارة يتطلب تفعيل وتطوير وتأهيل العاملين في مجلس الخدمة الإتحادي ووضع معايير واضحة وشفافة وعلنية لعملية التوظيف .

إن ضمان إستجابة الجهاز الاداري لمعايير السوق يتطلب تغير منهجية التعليم العالي بشكل جذري إضافة إلى إعتماد التدريب المستمر أثناء الوظيفة .

الخلاصة

أولاً: اعتبرت الورقة أن سيطرة القطاع العام هي السبب الرئيسي للاقتصاد المتهالك وقلة مساهمة القطاع الخاص تاركةً الفساد والنظام الاداري البيروقراطي وسيطرة الاحزاب على القطاع الخاص وعسكرة المجتمع وفقدان العدالة الاجتماعية وضعف الدولة في إنفاذ القوانين وفرض هيبتها وخلق بيئة آمنة للاستثمار وتطوير الاقتصاد، وركزت الورقة على محورين رئيسين: الأول يتعلق بموظفي الدولة واقتصاد القطاع العام ، وتبنّت سياسة تقشفية شديدة تجاهه، والثاني دعم القطاع الخاص وخصخصة قطاعات الدولة بدون بيئة رقابية وقانونية لحماية المواطنين من الاحتكار والاستغلال، ولتوضيح تفاصيل ذلك نود تبيان ما يأتي:

أولاً: إن ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات وتحسين التدفق النقدي وإصلاح الإدارة المالية لخلق استقرار مالي مستدام يقع بشكل رئيسي على كاهل موظفي القطاع العام البالغ عددهم (٤,٥) مليون موظف حسب تصريح وزير المالية في مقابلته مع قناة الفرات في ٢٠٢٠/١٠/١١ وإذا أخذنا بالحسبان أن متوسط عدد أفراد العائلة العراقية هو(٥,٥) فرد سيصبح لدينا(٢٤٠٠٠٠٠٠) أربعة وعشرون مليون مواطن يعتمدون على راتب الدولة كمصدر معيشي علماً إن الورقة استهدفت رواتب الموظفين بعدة مقترحات وهي:

١ – تخفيض مجمل الرواتب

٢ – زيادة الضريبة وجعلها على الراتب الكلي بدلا من لراتب الاسمي المعمول به حالياً مما يؤدي أيضا الى خفض مجمل الراتب .

٣ – خفض سعر الدينار العراقي وتأثيره المباشر على القوة الشرائية للموظف

٤ – رفع الدعم عن الخدمات الأساسية (الكهرباء– الماء– الوقود)

مما يجعل القيمة الشرائية للراتب تنخفض بنسبة كبيرة تؤدي حتماً إلى ارتفاع نسبة الفقر والمشاكل الاجتماعية المصاحبة للفقر وركود الاقتصاد، ولاسيما المشاريع الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل (٩٠٪) من مجموع عمالة القطاع الخاص .

ثانياً: تعزيز القطاع الخاص

عملت الورقة على ما يأتي :

١ – تقديم الدعم الحكومي من خلال صندوق القطاع الخاص الممول من الموازنة العامة ونسبة من المنح الخارجية .

٢ – تخفيض الرسوم الكمركية وعدم تعديل نسبة الضرائب .

٣ –تمكين المصارف الأهلية من السيطرة على القطاع المالي

٤– بيع ممتلكات الدولة من خارج محرمات الطرق، وأراضي زراعية ليس لها حصة مائية، وشركات قطاع عام ناجحة، وخطوط إنتاجية للقطاع الخاص . ويقابل ذلك عدم وجود مقترحات لزيادة واردات الدولة من القطاع الخاص كرفع نسبة الضرائب والرسوم الكمركية، واستيفاء الديون، والضرائب والرسوم وتشريع نظام رقابي فاعل وشفاف لتحصيل استحقاقات الدولة وإلزامية التوظيف وحقوق العمالة.

- اغفال الفساد: ومن المؤسف أن الورقة لم تركز على الفساد المشتري أفقياً وعمودياً في القطاع العام والخاص إذ وردت كلمة (فساد) أربعة مرات فقط في الصفحات (٢٤– ٦٧– ٩٥–٩٦) فيما حملت الورقة مقترحات إيجابية تتعلق بالرعاية الاجتماعية وتعديل بعض القوانين والنظم الإدارية والمسألة و الحوكمة إن كانت قابلة للتطبيق.

وخلاصة القول إن الورقة تهدف الى الإصلاح عن طريق تحميل الموظفين والمواطنين المسؤولية الرئيسية بل والوحيدة وتدعم القطاع الخاص من دون أي مقترحات لإصلاحه، وتقترح بيع ما تبقى من العراق لشركات القطاع الخاص التي تتهمها الورقة بأنها مملوكة لعوائل وجهات سياسية تستحوذ على عقود القطاع الحكومي.